الثورة
الثلاثاء 15 ذو القعدة 1433هـ 2 سبتمبر 2012م العدد (17485)

خلال لقائه المدير القطري الجديد للبنك الدولي

رئيس الوزراء يؤكد عزم وجدية الحكومة لتجفيف منابع الفساد

فيشر : سنبذل أقصى الجهود لدعم خطة اليمن للإنعاش الاقتصادي

□.. صنعاء – سبأ/..

استقبل رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة المدير القطري الجديد لدى البنك الدولي المسئول عن مصر واليمن وجيبوتي هارد فيشر، بحضور المدير القطري السابق دايفيد كريج.

وفي مستهل اللقاء عبر الأخ رئيس الوزراء عن تهنئته للمدير القطري الجديد بهذا المنصب وتمنياته له بالتوفيق والنجاح وان يكون خير خلف لخير سلف.. مؤكدا استعداد الحكومة الكامل للتعاون معه وتقديم كل ما يلزم لتسهيل مهامه وأعماله..

ونوه بالجهود التي بذلها المدير القطري السابق في تمتين أواصر الشراكة القائمة بين اليمن والبنك الدولي.

وأعرب الأخ باسندوة عن تقدير الحكومة للجهود المبذولة من البنك الدولي لمساعدة اليمن ومساندتها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق النهوض المنشود في هذا الجانب، مشيرا إلى حرص حكومة الوفاق الوطني على بذل كل الجهود الممكنة لتحسين مستوى معيشة المواطنين الذين يعقدون آمالا كبيرة في المرحلة الانتقالية على التغيير الأفضل في كافة النواحي بما فيها المعيشية.

وتطرق رئيس الوزراء إلى المهام الماثلة أمام الحكومة وخططها الرامية إلى تجاوز الأوضاع الراهنة بمساندة شركائها في التنمية من الدول والمنظمات المانحة، مؤكداً عزم وجدية الحكومة في تجفيف منابع الفساد وأهمية تكاتف جهود الجميع لتحقيق هذه الغاية.

من جانبه أكد المدير القطري الجديد لدى البنك الدولي بأن يبذل هو وفريق عمله أقصى الجهود الممكنة لدعم خطة اليمن للإنعاش الاقتصادي ومساندة استكمال استحقاقات المرحلة الانتقالية الراهنة، مشيرا إلى أنه سيعمل جنبا إلى جنب مع الحكومة وبتعاون كامل لتنفيذ مشاريع وخطط البنك في اليمن.

بدوره أشاد المدير القطري السابق بالتعاون اللا محدود من الحكومة والمسئولين اليمنيين أثناء فترة عمله، معربا عن أمله في أن يستمر هذا التعاون الفاعل مع المدير القطري الجديد ولما فيه خير اليمن وتحقيق تطلعاتها في الاستقرار والتنمية.

وجرى خلال اللقاء مناقشة خطط وبرامج البنك الدولي التي يعتزم تنفيذها في اليمن في الفترة القادمة، إضافة إلى جوانب التعاون الفني والخبرات التي يمكن أن يقدمها البنك الدولي لمساندة المرحلة الانتقالية الراهنة في اليمن.

حضر اللقاء وزراء الأشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي، والتخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي، والشئون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق حمد، والمالية صخر الوجيه، والكهرباء والطاقة الدكتور صالح سميع، ومدير مكتب البنك الدولي في اليمن وائل زكوت.

«العسكرية» تدعو القوى السياسية والوجاهات إلى التعاون مع جهود ترسيخ مداميك الأمن والاستقرار

□.. صنعاء/سبأ/..

عقدت لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار اجتماعا لها أمس بصنعاء برئاسة وزير الداخلية اللواء دكتور عبدالقادر محمد قحطان ناقشت خلاله جملة من القضايا في إطار مهامها الأساسية المؤكدة على استعادة الأوضاع الطبيعية والاعتيادية للمواطنين والوقوف بمسؤولية أمام عدد من المسائل التي يتوجب اتخاذ الإجراءات الضرورية لإيجاد الحلول المناسبة بشأنها.

وأكدت اللجنة أن عملها سوف يتواصل في اتجاه إزالة كافة المعوقات أمام سير عملية البناء والتنمية.. وطالبت الوجاهات الاجتماعية والقوى السياسية التعاون معها من أجل حل كافة الإشكالات وتنفيذ مهام المرحلة بصورة فعالة.

كما طالبت لجنة الشئون العسكرية بضرورة تضافر جهود الجميع مدنيين وعسكريين من أجل ترسيخ المداميك القوية للأمن والاستقرار ودعم توجهات اللجنة العسكرية في استكمال مهامها الوطنية والتاريخية خلال هذه المرحلة الاستثنائية.

نفى مزاعم إعلامية مغلوطة عن مباحثات الرئيس في واشنطن

مصدر دبلوماسي: ما نشرته «الأولى» محاولة فاشلة للتشكيك بالدعم الأمريكي للرئيس هادي

● واشنطن/سبأ/..

نفى مصدر دبلوماسي بسفارة الجمهورية اليمنية بواشنطن ما نشرته صحيفة «الأولى» من مزاعم مغلوطة بخصوص ما دار في المحادثات التي أجراها الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية مع كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية خلال زيارته الحالية للولايات المتحدة.

وأكد المصدر لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن ما نشرته «الأولى» هي عبارة عن معلومات مغلوطة من وحي الخيال ولا تمت إلى الواقع بصلة، معتبرا نشر تلك المزاعم محاولة فاشلة للتشكيك في الدعم الأمريكي القوي واللامحدود للرئيس عبدربه منصور هادي وحكومة الوفاق الوطني.

وأفاد المصدر أن زيارة الأخ الرئيس إلى الولايات المتحدة الأمريكية كانت ناجحة بكل المقاييس وستسهم نتائجها المثمرة في الدفع بالعلاقات الثنائية بين البلدين نحو آفاق رحبة من التعاون والشراكة القائمة في كافة المجالات بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

في اللقاء التشاوري للمنشآت المشاركة في تفويج الحجاج:

عباد يؤكد ضرورة تكاتف الجهود لإنجاح موسم حج 1433هـ وحصول حجاج اليمن على أفضل الخدمات

● الثورة/وليد المشيرعي/سبأ

عقد أمس بصنعاء برئاسة وزير الأوقاف والإرشاد حمود عباد اللقاء التشاوري للمنشآت المشاركة في تفويج الحجاج اليمنيين إلى مكة المكرمة والمشاعر المقدسة لموسم الحج الحالي ١٤٣٣هـ ومعالجة القضايا المرتبطة بهذا الموسم وذلك بحضور مسئولي قطاع الحج والعمرة بالوزارة والإخوة مسئولي الاتحاد اليمني للسياحة وأصحاب الشركات والوكالات المفوجة.

وفي مستهل اللقاء أكد وزير الأوقاف والإرشاد حرص الوزارة على استكمال الترتيبات الخاصة بتمكين الحجاج اليمنيين من أداء فريضة الحج للموسم الحالي بكل سهولة ويسر وذلك تنفيذا لتوجيهات الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية موضحا أن حصة بلادنا من الحجاج والبالغة هذا العام أكثر (٢٤ ألف حاج وحاجة) لم يطرأ عليها أي تغيير بعد أن كان من المؤمل رفعها لمواجهة الإقبال المتزايد من قبل المواطنين على أداء الفريضة.

وأشار إلى أن الوزارة حرصت على عقد هذا اللقاء مع أصحاب الشركات والوكالات المعتمدة من قبل الوزارة في أعمال التفويج لهذا الموسم وتقديم خدماتها للحجاج في الديار المقدسة. منوها بأن هذه الخدمة تعتبر شرفاً كبيرًا دون البحث عن أرباح أو مكاسب مادية. متمنياً أن يتسم عمل الوكالات المفوجة للحجاج بالنجاح لما تقدمه من خدمات تصب أولاً وأخيراً في مصلحة ضيوف الرحمن باعتبارها الغاية التي من أجلها أنشئ قطاع الحج والعمرة بالوزارة.

ولفت إلى أن مهام ومسئوليات الوزارة تتمثل في الجانب الإشرافي والرقابي على أداء الوكالات المفوجة لضمان وفائها بالتزاماتها وكذا توفير ما يلزمها من سبل الدعم والتنسيق مع الجهات المعنية بالمملكة العربية السعودية الشقيقة لتتمكن من القيام بدورها في تقديم أفضل ما لديها من خدمات للحجاج وبما يعكس الصورة الحضارية المشرفة لبلادنا.

وأشار عباد إلى انه ناقش خلال زيارته للمملكة العربية السعودية مع المعنيين بوزارة الحج السعودية والجهات المعنية بالنقل الإجراءات اللازمة لتذليل الصعوبات المتعلقة بموقع مخيم الحجاج اليمنيين بمنى وكذا توفير أفضل وسائل النقل الجوي والبري إلى الأراضي المقدسة وبين المشاعر.

وحث وزير الأوقاف والإرشاد الوكالات المفوجة على سرعة تقديم ما تبقى من البيانات والمعلومات الخاصة بالحجاج المسجلين لديها وبما يمكن الوزارة من استكمال إجراءات تفويجهم لأداء هذه الفريضة حسب البرنامج المعد من قطاع الحج والعمرة. مشدداً على جميع وكالات الحج والعمرة اختيار المساكن المناسبة والجيدة للحجاج اليمنيين بما يوازي المبالغ التي قاموا بدفعها دون أي نقصان.

مؤكدا بأن الوزارة لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات الصارمة بحق أي وكالة تقوم بمخالفة ما سبق وأن التزمت به في مراحل التفويج السابقة.

من جانبه حث وكيل وزارة الأوقاف والإرشاد لقطاع الحج والعمرة محمد الاشول على تنظيم وكالات التفويج دورات توعوية وإرشادية للحجاج اليمنيين حول تأدية مناسك حجهم وموافاة الوزارة ببرامجها الخاصة بهذا الجانب وان تعجل الوكالات بلجانها في تفويج الحجاج اليمنيين من اجل تقديم خدمات أفضل.

وفيما تجري أعمال التفويج هذا الموسم في أجواء من التفاهم والشراكة بين وزارة الأوقاف والوكالات المفوجة يؤكد اقتصاديون أن تكلفة الحاج اليمني هي الأعلى نسبياً على مستوى الوطن العربي والعالم جراء عدة عوامل منها سوء التنظيم والإدارة لدى الشركات العاملة وضعف الاتحاد الذي يمثلها إضافة إلى تذبذب الدور الرقابي والإشرافي الرسمي وقراراته الارتجالية التي تسببت خلال المواسم السابقة في نشوب الكثير من الخلافات المالية وتبادل الاتهامات بالفساد بين الأطراف المشاركة في التفويج وهو ما ألحق الكثير من الأضرار بالحجاج اليمنيين فضلاً عن تشويه صورة اليمن في مؤتمر الحج السنوي العظيم .

في حلقة نقاشية حول تقرير أوضاع السجون ومراكز التوقيف للأطفال في اليمن:

حورية مشهور تؤكد حق الأطفال في التعليم والصحة والعيش في بيئة مناسبة

المشاركون يوصون بضرورة مراجعة التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الأطفال

الثورة/ خليل المعلمي

نظمت هيئة التنسيق للمنظمات اليمنية غير الحكومية لرعاية حقوق الطفل أمس بصنعاء حلقة نقاش لاستعراض مسودة التقرير التقييمي حول أوضاع السجون المركزية والاحتياطية ومراكز التوقيف للأطفال، وتدشين الحملة المجتمعية تحت شعار «نعم لسجون خالية من الأطفال» بدعم من منظمة اليونيسيف والاتحاد الأوروبي.

وفي حلقة النقاش أكدت وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور حق الأطفال في التعليم والصحة والعيش في بيئة مناسبة، مشيرة إلى ضرورة البحث عن الأسباب التي تجعل الأطفال يرتكبون الجنح والدخول إلى السجن ومعالجتها بشتى الطرق والوسائل.

ونوهت إلى أن الوزارة معنية بمناقشة قضية سن الطفولة وتوحيدها في كل القوانين، نظراً للتناقض الكبير في تحديد هذا السن في عدد من القوانين النافذة في اليمن.

وقالت: «اطلعت على عدد من سجون الأحداث ووجدتها بيئة غير ملائمة للنزلاء لاكتظاظها بهم وعدم وجود الاحتياجات الضرورية والحقوق المكفولة للأحداث».

وأشادت مشهور بالتقرير التقييمي حول أوضاع السجون المركزية والاحتياطية ومراكز التوقيف للأطفال، وقالت: علينا ألا نقف أمام هذا التقرير وإنما ينبغي القيام بترجمة هذا التقرير إلى خطة عمل يجب التعاون في تنفيذها من خلال إصلاح السجون والإصلاحيات وتأهيل الأحداث من خلال الدعم النفسي والاهتمام بقضايا التعليم والصحة وغيرها داخل هذه السجون من قبل الجهات المختصة».. مؤكدة أن الوزارة ستعمل على مراقبة هذه الجهات في توفير بيئة ملائمة لنزلاء الأحداث.

وأشارت إلى أن وزارة حقوق الإنسان تعمل بالتعاون مع منظمة اليونيسف بإقامة مرصد لانتهاكات حقوق الإنسان ومن ثم إنشاء هيئة مستقلة تعنى بحقوق الإنسان حسب مبادئ باريس تتمتع بصلاحيات كبيرة.

ودعت مشهور إلى ضرورة العودة إلى الإرث الكبير الموجود في شريعتنا الإسلامية الذي يعنى بحقوق الإنسان والاهتمام بالأطفال خاصة، وتكثيف جهود جميع المنظمات الرسمية والمدنية من أجل أن يتمتع الأطفال بحياة سعيدة وإعادة إدماج الأحداث في المجتمع بعد تأهيلهم.

من جهته قال نائب وزير الداخلية اللواء الركن علي ناصر لخشع: «هناك ضعف في المواد القانونية وتناقض في عدد من القوانين حول الأحداث والسن المعتمد في تحديد ذلك».. مشيراً إلى أن وزارة الداخلية تعمل منذ سنين على معالجة هذه المشكلات ومكافحة الجريمة على الرغم من العوائق والمشاكل التي تقف أمامها.

وأشار إلى أن الأطفال لا يحظون بالاهتمامات من بداية التحاقهم بالمدرسة، فالبيئة المدرسية غير مناسبة نتيجة لزيادة الأعداد في المدارس والتجهيزات الموجودة غير ملائمة الأمر الذي يسبب في تسرب الأطفال من المدارس ويكونوا عرضة لتجارة البشر والالتحاق بالأعمال الشاقة ، وهذا الانحراف والحصيلة هي التي تقود الأطفال إلى بعض هذه السجون.

وأكد أن وزارة الداخلية مسؤولة أمام الجهات الأخرى على تنفيذ القانون وستسعى لتكون مصلحة السجون إصلاحية من خلال المشاريع التي تنفذها المصلحة في تطوير السجون في الحدود الممكنة.. مبدياً استعداد الوزارة للتعاون مع منظمات المجتمع المدني في دراسة أوضاع الأحداث وإيجاد الحلول المناسبة لهم.

فيما أشار المنسق العام لهيئة التنسيق للمنظمات اليمنية غير الحكومية لرعاية حقوق الطفل عبده صلاح الحرازي إلى الجهود التي بذلتها الهيئة لتقييم أوضاع المؤسسات الإصلاحية وتحديداً الخاصة بالأطفال الأحداث.. لافتا إلى أن الهيئة ركزت على البنية التحتية للإصلاحيات والخدمات المقدمة في مختلف المجالات وقدرتها الاستيعابية والاختلاط مع كبار السن والجوانب النفسية والرعاية اللاحقة.

من جانبها أكدت ممثلة الإتحاد الأوروبي السيدة ماريا في كلمتها حرص الاتحاد الأوروبي لإيلاء قضية الأطفال والنساء اهتماماً خاصاً في برامجه الداعمة لحقوق الإنسان.. مشيرة إلى أن المجتمع لا يستطيع الوصول إلى المستوى المطلوب إلا بمساعدة المنظمات الدولية من خلال تنفيذ عدد من البرامج.

وقالت: «على الجميع العمل بروح الفريق الواحد لمعالجة كافة المسببات التي تدفع لإلحاق الأطفال بالأحداث من أجل إيجاد سجون خالية من الأطفال».

بحث التعاون الثنائي بين اليمن وبلغاريا

□.. صنعاء/سبأ/..

بحث وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعدالدين بن طالب أمس مع سفير بلغاريا لدى اليمن بوريس بوريسوف مجالات التعاون الثنائية بين البلدين الصديقين في المجال التجاري وسبل تعزيزها وتطويرها.

وناقش اللقاء الترتيبات الخاصة للاجتماع الرابع للجنة اليمنية – البلغارية المشتركة المقرر عقدها في صنعاء مطلع نوفمبر القادم، وكذا امكانية اقامة معرض للمنتجات البلغارية بصنعاء .

وفي اللقاء أكد السفير البلغاري استعداد الشركات البلغارية تقديم خدماتها و الاستثمار في اليمن خاصة في إعادة تأهيل الموانئ والمطارات والطرق والكهرباء ، مشيرا إلى ضرورة تنشيط العلاقات الصحية بين البلدين خاصة السياحة العلاجية.

اللقاء التشاوري القانوني الأول يوصي بإرساء دولة القانون والحكم الرشيد

الثورة / نبيل نعمان

دعا اللقاء التشاوري الأول للإدارات القانونية إلى وضع إستراتيجية لأعمال الوزارة ومكاتبها لفترة لا تزيد عن خمس سنوات لتطوير وتحديث عمل الوزارة وبما يمكنها من الخروج من وضعها الحالي تكون مرجعية لأي قيادات تتعاقب على قيادة الوزارة بالإضافة إلى مرجعية الخطط السنوية وتقيم الأداء.

وأكد في اختتام أعماله أمس والذي عقد على مدى ثلاثة أيام بتنظيم من وزارة الشؤون القانونية وبمشاركة قرابة ٣٥٠ مشاركاً من الوزارة ومكاتبها في المحافظات والإدارات القانونية في مرافق الدولة الأخرى .. أكد على ضرورة إعادة النظر في تشريعات وزارة الشئون القانونية (قانون قضايا الدولة – قانون الجريدة الرسمية – اللائحة التنظيمية للوزارة – اللائحة التنفيذية لقانون قضايا الدولة) وبما من شانه تعزيز دور الوزارة كوزارة راعية في تطبيق القانون وساعية في الحفاظ على حقوق الدولة والدفاع عن مصالحها واستيعاب التطورات والأساليب والنظم الحديثة في شتى المجالات.

كما شدد على ضرورة تنفيذ التبعية المنصوص عليها في المادة رقم(٤)من قانون قضايا الدولة رقم(٣٠) لسنة١٩٩٦م والمواد رقم(١١٥،١١٦)المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية بإلحاق تبعية مدراء عموم الإدارات العامة للشئون القانونية والعاملين فيها من القانونيين في كافة أجهزة الدولة لوزارة الشئون القانونية مالياً وإدارياً وفنياً، ونقلهم إلى الوظائف القانونية المساوية لدرجاتهم الوظيفية الحالية مع مراعاة عدم المساس بالحقوق والمزايا المكتسبة للأعضاء القانونيين في تلك الإدارات لضمان الأشراف الكامل على كافة الأعمال القانونية التي يترتب عليها التزامات مالية قد تتكبدها الدولة إلى جانب ضمان حيادية مدراء العموم للشئون القانونية أسوة بوزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية.

كما أوصى المشاركون بضرورة تحديد وتوفير الحوافز المادية التي يمكن معها ضمان سلامة الأداء والخاصة بالبدلات المقررة في قانون قضايا الدولة في نص المادة(٢٢) وكذلك ضرورة إلزام الجهات المعنية بتوفير الإمكانيات المادية والوسائل التشغيلية للإدارات القانونية وتوفير ما تحتاجه من وسائل المواصلات ومستلزمات التشغيل الفنية والتقنية ودعم ومساندة وزارة الشئون القانونية والإدارات القانونية في أجهزة ومرافق الدولة في ممارسة اختصاصها في الإشراف على كافة التصرفات التي يترتب عليها أثار قانونية بحقوق وأموال الدولة وتوفير الحماية القانونية اللازمة وفقاً لما ينص عليه قانون قضايا الدولة ولائحته التنفيذية.

وأكدوا على ضرورة قيام مجلس الوزراء ولو بصفة استثنائية برصد ميزانية تشغيلية خاصة لقطاعات وزارة الشئون القانونية ورفع الميزانيات التشغيلية لفروعها في المحافظات ليتسنى للوزارة وفروعها القيام بالمهام والمسئوليات الجسيمة المناط بها.

كما دعا اللقاء إلى ضرورة ألزام كافة أجهزة ومرافق الدولة بإدراج بند للأتعاب والمصاريف القضائية ضمن موازنة الجهات المعنية للعام ٢٠١٣م وعدم صرفه إلا للغرض المحدد لذلك، ليتسنى مواجهة تكاليف ومصروفات القضايا والتي يتعذر بدونها متابعة تلك القضايا وتحقيق النتائج التي من شأنها توفير الحماية القانونية لأموال وحقوق ومصالح الدولة والقضاء على الفساد والتواطؤ واللامبالاة في الاهتمام بقضايا الدولة والارتقاء بمستوى تمثيل الدولة أمام المحاكم والجهات الأخرى.

كما اقترح اللقاء إنشاء مركز قانوني للتدريب والتأهيل القانوني يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة يخضع لإشراف الوزارة ، يضم نخبة من الأكاديميين والقضاة والمحامين والمستشارين المتخصصين في القانون لوضع المناهج والبرامج التاهيلية والتدريبية وبما يواكب التطورات والمستجدات الحديثة ويعالج كافة جوانب القصور والضعف في مجالات العمل القانوني وضرورة إلتزام أجهزة القضاء بالتقيد بما ينص عليه قانون قضايا الدولة والقوانين النافذة بمراعاة التمثيل الصحيح في قضايا الدولة عبر الممثل والنائب القانوني للدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة(وزارة الشئون القانونية) وعدم قبول أي توكيل في كافة الخصومات المعروضة على القضاء ما لم يكن صادر من وزارة الشئون القانونية أو فروعها بالمحافظات باعتبارها صاحبة الصفة والنائب القانوني وصاحبة الحق في إصدار التوكيلات وتمثيل الدولة وفقاً لما ينص عليه قانون قضايا الدولة.

واوصى اللقاء التشاوري بتنفيذ قراري مجلس الوزراء المتعلقين بتفعيل التوعية القانونية والمصفوفة الخاصة بالرقابة والتوعية القانونية وضرورة اضطلاع الوزارة والإدارات القانونية بمراجعة الاتفاقيات والعقود والمناقصات والمزايدات الحكومية التي تبرمها أي جهة حكومية ويترتب عليها التزامات مالية للخزينة العامة أو عليها وذلك قبل التوقيع عليها ومتابعة جميع مراحل التنفيذ للالتزامات الواردة فيها ومساءلة أي متسبب في خروقاتها أو إهمال وقع فيها والتركيز على العقود ذات العنصر الأجنبي وضرورة تعزيز مجالات التعاون والتنسيق الفوري والمستمر بين وزارة الشئون القانونية والمحاكم ووزارة العدل ونيابات الأموال العامة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وهيئة مكافحة الفساد في متابعة قضايا الدولة وتوفير الحماية اللازمة والقانونية لأموال وممتلكات الدولة .

وأوصى المشاركون باللقاء الوزارة بضرورة نشر نصوص وأحكام الاتفاقيات الدولية المصادق عليها بقوانين في الجريدة الرسمية وضرورة الاعتناء بمجموعة التشريعات اليمنية بما يحقق سهولة الرجوع إليها ومعرفة التعديلات عليها وإصدار طبعات جديدة للتشريعات لتسهيل إطلاع أكبر عدد من المواطنين عليها ورصد كافة المقترحات والآراء والملاحظات من أي مصدر كان لتكون في الاعتبار عند تعديل التشريع أو إصدار بديل له بأن تتولى وزارة الشئون القانونية إصدار ترجمات للتشريعات ذات الأهمية في المجال الاقتصادي والتجاري والمالي وللأجانب في اتجاه ترجمة جميع القوانين مستقبلاً وتوفير اعتمادات لإنشاء قاعدة بيانات قانونية تربط الوزارة بالفروع والجهات ذات العلاقة وكذا المحاكم المختلفة على مستوى الجمهورية كما أكدوا على ضرورة إصدار قرار من مجلس الوزراء يلزم كافة الجهات الحكومية بعرض جميع مشاريع المتعلقة بالتشريعات المختلفة (قوانين- لوائح – قرارات- أنظمة) على وزارة الشئون القانونية قبل عرضها على مجلس الوزراء واستكمال النظام التشريعي للدولة ومراجعة التشريعات القائمة بما يحقق اتسامها وانسجامها مع الدستور من جهة ومن جهة أخرى بما يكفل استيعابها لمستجدات الواقع ومتطلبات التغيير والإصلاح وفق ما ورد في الخطة العامة لحكومة الوفاق الوطني ولضمان تحقيق التشريع لأغراضه ومقاصده وبهدف ضمان سلامة التطبيق وحسن الأداء وتأهيل وتدريب الكوادر القانونية في وزارة الشئون القانونية وفروعها والإدارات القانونية في أجهزة الدولة المختلفة في مختلف المجالات القانونية لإحداث نهوض قانوني حقيقي في الدولة.

الثورة
نائب رئيس مجلس الإدارة نائب رئيس التحرير : عبدالله عبدالله الصعفاني
نائب رئيس مجلس الإدارة للشئون المالية والموارد البشرية : خالد أحمد الهروجي
مدير التحرير : ابراهيم المعلمي
نائب مدير التحرير : جمال فاضل
سكرتيرا التحرير : علي الشرجي ـ سليمان عبدالجبار
www.althawra.net althawrah99@yahoo.com يومية سياسية جامعة تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر الإدارة العامة : صنعاء ـ شارع المطار
الاشتراك السنوي: في الداخل للهيئات والأفراد (15000 ريال) في الخارج (150) دولاراً مضافاً إليها رسوم البريد
الإدارة العامة : 321528/32/33 فاكس :332505-334914 ص.ب :1475-2195 المبيعات : 274039 فاكس :2700064 الإعلانات :274038 فاكس :274035
التوزيع والاشتراكات : 274037 الإدارة التجارية : 274036 فاكس : 480680 الفروع : عدن : 231783 فاكس : 233354 تعز : 220800 فاكس : 220900
الحديدة : 245842 فاكس:211537 حضرموت : 303930 فاكس : 303931 إب / تلفاكس : 400251 الضالع / تلفاكس : 431372 أبين / تلفاكس : 602096 عمران / تلفاكس : 613388